حوار حصري.. اليوسفي يتحدث عن الحسن الثاني ومحمد السادس وحصيلة حكومة التناوب

تيلكيل عربي- العدد 12 - من 19 إلى 25 يوليوز 2019

تيلكيل عربي

مدير النشر : المختار عماري

ar.telquel.ma/

تقنين زراعة «الكيف»..

أرض خصبة للربح؟

التقنين الشائك

يعيش 800 ألف شخص على الأقل (حوالي 36 ألف أسرة) من زراعة الحشيش في المغرب، وربما وصل العدد إلى مليون شخص، وهؤلاء يتوقون إلى "تقنين" زراعتهم لوضع حد لعقود من الوصم والضغوط الدولية التي تسببت في كوارث إنسانية وإيكولوجية من خلال دفع السلطات مثلا إلى الاستئصال القسري للعديد من المساحات المخصصة لزراعة القنب الهندي...

وفقا لمجموعة التفكير "Prohibition Partners"، التي يستشهد القادة السياسيون وأبناك الاستثمار بتقاريرها حول آثار إباحة استهلاك الحشيش في العالم، فإنه بوسع تسعة دول إفريقية، ضمنها المغرب، إباحة استهلاك "الحشيش الطبي" وتقنين استعماله لأهداف ترفيهية في أفق 2023.

وحسب مجموعة التفكير ذاتها، فإنه يمكن للمغرب، بناء على العدد المحتمل للمرضى، وتحولات سعر الغرام من "الحشيش الطبي"، وأثر التقنين على الثمن في السوق السوداء، ربح 944 مليون دولار منذ السنة الأولى للتقنين.

وإذا كان من الصعب استساغة تقنين استعمال "الكيف" لأهداف ترفيهية في الظروف الراهنة، فإنه يصعب، بالقدر ذاته، عدم التفكير، بالجدية اللازمة، في إباحة استهلاك "الحشيش الطبي"، خصوصا مع فشل برامج إيجاد زراعات بديلة في المناطق التي تزرع عادة بالقنب الهندي في شمال المملكة.

صحيح أن السماح بزراعة "الحشيش الطبي" يضع البلاد أمام تحديات أمنية جديدة، في ظل وجود "مافيات" تعتاش على "الكيف" ومشتقاته، ما يجعل السلطات العمومية في مواجهة مباشرة مع هؤلاء، الذين لن يسمحوا ببساطة أن تتحول "بضاعتهم" إلى المختبرات. لكن ألم يحن الوقت لتجريب الأمر ولو على مستوى محدود؟

السماح بزراعة "الحشيش الطبي" يضع البلاد أمام تحديات أمنية جديدة، في ظل وجود "مافيات" تعتاش على "الكيف" ومشتقاته.

مازال الموضوع لم يتجاوز مرحلة جس النبض بين الحكومة والنقابات، والتطورات اللاحقة تبقى رهينة بموازين القوى بين الطرفين والظرفية الاجتماعية والسياسية على بعد أشهر من الانتخابات الجماعية، غير أن مصير الاتفاق قد يحسم عبر مقاربة جديدة، كما حدث في الحوار الاجتماعي الأخير، عندما تولت الداخلية الوصول إلى اتفاق مع النقابات، بينما اكتفى رئيس الحكومة بحضور حفل التوقيع.■

على بعد 3 أشهر من نهاية العقد..

صورة سوداء لـ"نقل المدينة" بالدار البيضاء

لم تتضح الرؤية حول مستقبل النقل على متن الحافلات بالدار البيضاء، على بعد ثلاثة أشهر من نهاية العقد الذي يربط العاصمة الاقتصادية بشركة "نقل المدينة"، في الوقت الذي لم ينجح طلب العروض الذي أطلقته "الدار البيضاء للنقل"، لوقف التشنج الواقع بين مجلس المدينة والشركة المدبرة للنقل عبر الحافلات، والتي تطالب العاصمة الاقتصادية بتعويض في حدود 4 ملايير درهم. غير أن طلب عروض جديد أطلقته مؤسسة التعاون بين الجماعات المحلية الثمانية عشر بالعاصمة الاقتصادية، حيث استجابت له ثلاث شركات.

المصطفى أزوكاح

كشفت فيدرالية اليسار الديمقراطية بالدار البيضاء، عن معطيات سعت عبرها إلى دق ناقوس الخطر حول مستقبل النقل على متن الحافلات في العاصمة الاقتصادية، معتبرة أن الوضعية الكارثية، تعود لخمسة عشرة عاما خلت، عندما جرى توقيع عقد تدبير شبكة النقل بين المدنية وشركة نقل المدينة.

مشاؤون يتفادون الحافلات

وتسخر فيدرالية اليسار الديمقراطي معطيات إحصائية، كي تدلل على تراجع الخدمة التي توفرها شركة "نقل المدينة" في العاصمة الاقتصادية، التي تشهد يوميا حوالي 8 ملايين تنقل؛ 18 في المائة منها تهم تنقل الطلبة والتلاميذ، و16 في المائة تتعلق بتنقل الموظفين والأجراء.

وتورد معطى يعتبره دالا على عدم اقتناع البيضاويين بالخدمة التي تقدمه نقل المدينة، حيث أن 13 في المائة فقط يستعملون الحافلات، بينما يصل ذلك المعدل في مدن عالمية إلى ما بين 20 و21 في المائة.

وتؤكد على تراجع الخدمة التي توفرها "نقل المدينة"، ما يدفع 62 في المائة من البيضاويين إلى التنقل مشيا على الأقدام، بينما يستعمل 12 في المائة سياراتهم الخاصة، ويفضل 9 في المائة سيارات الأجرة.

ويذهب مصطفى الشناوي، برلماني الحزب بالدار البيضاء، إلى أن استعمال 13 فقط من البيضاويين لحافلات "نقل المدينة"، مرده إلى رداءة خدمتها، بسبب "التدبير الكارثي"، الذي سارت عليه منذ خمسة عشرة عاما.

لجنة تتبع تجتمع مرتين في 15 عاما فقط

وتعتبر الدراسة أن نوعا من التقصير شاب العلاقة بين الدار البيضاء وشركة "نقل المدينة"، فلجنة التتبع التي نص على مراقبتها لمدى وفاء الشركة بالتزامتها منذ 2004، لم تنعقد سوى مرتين على مدى 15 عاما، كما لم تجتمع الأطراف الممثلة في وزارة الداخلية والجماعات المحلية والشركة المدبرة، سوى مرة واحدة منذ 2008، وهو الاجتماع الذي يفترض أن ينعقد كل ثلاثة سنوات، من أجل الوقوف على التقدم الحاصل في تنفيذ دفتر التحملات.

13 في المائة فقط من البيضاويين يستعملون الحافلات.

وتسجل أن وزارة الداخلية، تضطلع بدور حاسم في تدبير النقل في المدينة، عبر الدعم الذي تخص به مديرية الوكالات والمصالح المفوضة للجماعات من أجل تتبع العقود، في نفس الوقت، يعود للوزارة اتخاذ قرار توفير الدعم المالي، كما يمكن لها أن تطلب افتحاصات، وتقارير حول التدبير المفوض.

مساهمون ودعم لسد العجز

ويساهم في رأسمال "نقل المدينة" كل من خالد الشروعات عبر "ترانس إنفيست" بنسبة 46 في المائة، وصندوق الإيداع والتدبير بنسبة 34 في المائة، وRATP Développement الفرنسية بنسبة 20 في المائة. وتنقل الشركة 141 مليون شخص في العام، وتستعمل 866 خطا من أجل استغلال 75 خطا، وتوظف 4000 أجير، يكلفون كتلة أجور في حدود 250 مليون درهم في العام، غير أن الشركة استفادت من دعم مالي من الدولة في حدود 557 مليون درهم في الفترة بين 2008 و2012.

ويراد من ذلك الدعم، تغطية العجز المقدر بـ200 مليون درهم، وإنجاز استثمارات بقيمة 165 مليون درهم، ودعم التعريفات المدرسية بـ107 مليون درهم، ومواجهة تكاليف المغادرة الطوعية بـ35 مليون درهم، ومخصصات بـ50 مليون درهم لإرساء نظام لحجز التذاكر، وهو نظام لم ير النور، حسب دراسة فيدرالية اليسار.

عندما تخل "مدينة بيس" بالتزاماتها

ووقفت الدراسة عن عدد الخطوط التي تتوجه إليها حافلات الشركة لا تتعدى 75 خطا، بينما كانت قد التزمت بتسخير 154 حافلة في العقد المبرم مع المدينة، في الوقت نفسه، تجوب شوارع المدينة 866 حافلة، مقابل التزام بتوفير 1207 حافلة.

وتسجل الدراسة التي أشرفت عليها اللجنة التقنية للحزب، أن الشركة تستعمل 770 حافلة قديمة، بينما كانت قد التزمت بأن تكون جميع الحافلات جديدة.

ولم تنجز الشركة سوى 37 في المائة من الاستثمارات الملتزم بها، حيث لم تتعد 600 مليون درهم، بينما كان يتوقع أن تصل إلى 1,61 مليار درهم. وتشير الدراسة إلى أن بعض الزيادات في أسعار التذاكر والتي لا ينص عليها عقد التفويض، ناهزت 128 مليون درهم في نهاية 2014، محيلة على تقرير المجلس الأعلى للحسابات، الذي اعتبرها غير قانونية في تقرير له في 2015.

يستعمل 12 في المائة من سكان الدارالبيضاء سياراتهم الخاصة.

مدينة لاهية عن التتبع

لا توجه الدراسة انتقاداتها للشركة فقط، فقد لاحظت أن لجنة التتبع لم تجتمع سوى مرتين بين 2008 و2016، في الوقت نفسه الذي لم تعمد المدينة إلى اتخاذ تدابير لضمان سلاسة في حركة النقل الجماعي، خاصة عبر شق ممرات خاصة بالحافلات في الشوارع.

وآخذت على المدينة عدم اتخاذها تدابير للنقل عبر سيارات الأجرة، من أجل تقليص حجم المنافسة التي تمثلها بالنسبة للحافلات، كما لم تعمل على محاربة النقل غير المهيكل.

وأكدت على عدم قدرة المدينة على اقتراح تعريفة تتيح نوعا من التوازن الاقتصادي لعقد التدبير المفوض.

دعوة للتخلي عن التدبير المفوض

وتشير فيدرالية اليسار إلى أن الوضعية الحالية تتسم بالخطورة، بالنظر لغياب أي بديل على بعد ثلاثة أشهر من نهاية عقد التدبير المفوض مع شركة "نقل المدينة"، متسائلة في الوقت نفسه حول مصير الأربعة آلاف عامل الذي يشتغلون لديها.

ويرجح واضعو الدراسة احتمال التأخير في التوصل بـ700 حافلة نقل جديدة، التي تم تأجيل طلب عروضها عدة مرات، حيث يؤكدون على أن الحد الأدنى لتسلم 350 حافلة، يصل إلى 44 أسبوعا، ما يعني أن ذلك قد يتم في العام المقبل.

وتدعو الفيدرالية إلى اللجوء إلى نوع من التدبير العمومي للنقل إسوة بما يحدث في بلدان أخرى، فمدن، مثل تونس ومدريد وبرلين وباريس، اختارت التدبير عبر الوكالات العمومية أو عبر تفويض تدبير وسائل النقل لشركات عمومية.

ودعت إلى العودة لتدبير النقل العمومي بالحافلات لمدينة الدارالبيضاء لوكالات عمومية، هدفها الأسمى راحة المواطنين، وذلك عبر وكالة مستقلة جديدة أو عبر خلق شركة تنمية محلية لتسيير هذا المجال، حيث يلح على التفكير في النقل الحضري كخدمة عامة وحيوية وكحق من الحقوق الأساسية وجب توفيره بثمن مناسب، مع إتاحة نقل مجاني للتلاميذ والطلبة والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين. ■

المواصفات الجديدة..

جمعيات حماية المستهلك ترفض التلويح برفع أسعار الشاي

يخضع الشاي المصنع بالمغرب والمستورد، اعتبارا من فاتح يوليوز الجاري، لمواصفات جديدة يراد منها محاصرة المبيدات الضارة بصحة المستهلك. تلك المعايير تثير حفيظة المهنيين، الذين يتوقعون ارتفاع الأسعار وحتى تراجع العرض في السوق، في الوقت الذي تؤكد جمعيات حماية المستهلك على أن تلك المبررات التي قد يسوقها المهنيون لا تعفيهم من احترام المواصفات الجديدة، حماية لصحة المستهلك المغربي.

المصطفى أزوكاح

كان المكتب الوطني لمراقبة السلامة الصحية للمنتجات الغذائية (ONSSA)، مذكرة إلى رئيس جمعية مصنعي الشاي بالمغرب، تتناول التدابير الجديدة الواجب الالتزام بها بخصوص النسبة المسموح بها لبقايا المبيدات الفلاحية بهذه المادة التي تعتبر المشروب الأول للمغاربة.

شاي ملوث

جاء السعي إلى تشديد الإجراءات بعد التحقيق الذي أنجزته " تيل كيل" في العام الماضي، تحت عنوان: "تحقيق صادم... هل الشاي الذي يتناوله المغاربة مسموم" .

ويتعلق الأمر بالعلامات التجارية: سلطان، بارود، الحفلة، المسك، هدية مربوحة، هدية ضيفان، الصويري، القافلة، الشاقور، السبع، ومياز، آخر علامة التحقت بالسوق المغربية.

وأظهرت التحليلات التي خضعت لها 11 ماركة مغربية أنها ملوثة بحوالي 30 مبيدا، بعضها يشتبه في خطورتها على الصحة. وقد تصل نسبة المبيدات إلى 150 ضعف الحد الأوروبي المسموح به، كما أن الشاي الأخضر الصيني لا يراعي مقتضيات الدستور الغذائي Codex Alimentarius، وهو معيار دولي وضعته منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO).

وكان المغرب يستند في تحديد المعايير التي يخضع لها الشاي المستهلك محليا، على الدستور الغذائي أو معايير البلد المصدر، المتمثل في الصين، الذي يعتبر متساهلا في احترام المعايير مقارنة بالمعايير الأوروبية.

تحفظ المهنيين

لم يصدر أي تصريح رسمي عن المهنيين في قطاع الشاي بالمغرب، منذ الإعلان عن المواصفات الجديدة، غير أن مختلف التصريحات غير الرسمية التي نسبت لبعضهم، يؤكدون فيها على أنهم لا يستطيعون احترام الآجال التي حددها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، مضيفين أن تلك المعايير سيكون لها تأثير على الأسعار، بل إنهم توقعوا تراجعا في العرض في السوق.

ويؤكد مستوردون بالمغرب على أن الصين لن تستطيع توفير الشاي بالموصفات المغربية الجديدة، إلا بعد أربعة أو

خمسة أعوام، خاصة أن تلك المواصفات تتضمن إكراهات عديدة، مقارنة بتلك المطبقة بالاتحاد الأوروبي.

ويفترض في زراعة الشاي المصدر إلى المغرب من الصين التكيف مع المعايير الجديدة التي تبناها المغرب، خاصة أن 99 في المائة من الشاي المستهلك بالمملكة، المقدر بـ70 ألف طن، يأتي من ذلك البلد الأسيوي.

ويستقبل المغرب 21 في المائة من الشاي المصدر من قبل الصين، والذي يصل إلى 365 ألف طن، ما دفع المستوردين إلى اللجوء إلى البلد الآسيوي بعد الكشف عن المعايير الجديدة، حيث سعوا إلى إعادة التفاوض حول الواردات التي تحدد على أساس ثلاثة مواسم.

وبلغ حجم مشتريات المغرب من الشاي إلى غاية ماي الماضي، حسب بيانات مكتب الصرف، أكثر من 34 ألف طن، مقابل 35,8 ألف طن في الفترة نفسها من العام الماضي، كي تنتقل فاتورته من 998 مليون درهم إلى 927 مليون درهم.

وحسب أحد المهنيين، فإن الصينيين عبروا عن عدم ارتهانهم للسوق المغربية، التي تصل وارداتها إلى 70 ألف طن. وأوضح مصدر من المهنيين بأن الأمر يقتضي سنوات قبل تكيف المتدخلين في صناعة الشاي مع القواعد الحديد، مؤكدا على أنه يفترض في المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية إلغاء المعايير الجديدة أو إرجائها.

ويذهب مهني، في تصريح لـ "تيل كيل"، إلى أن الرؤية غير واضحة، مؤكدا أنه كف عن الاستيراد منذ فاتح يوليوز، حتى لا يقع تحت طائلة القانون الجديد، مشيرا إلى أنه يتوفر على مخزون من الشاي، مثل جميع المصنعين، وهو مخزون يتآكل، والحال أن استهلاك الشاي سيصل إلى ذروته في عيد الأضحى.

غير أن مصدرا آخر أكد لـ"تيل كيل" أن موردين صينين أكثر براغماتية، أكدوا لزبنائهم المغاربة، أن المنتجين طلبوا أسعارا أعلى من الأسعار المطبقة حاليا، مشيرا إلى أن الأسعار التي يطلبونها تتجاوز تلك المعمول بها في أوروبا، مشددا على أن سعر المنتج النهائي الذي يستجيب للمواصفات الجديدة سيعرف ارتفاعا ملحوظا، حيث سيتحمله المستهلك.

المنتجون الصينيون يمكنهم الاستجابة للمعايير الجديدة، وفي حال لم يحترموها، يمكن البحث عن موردين جدد.

صحة المستهلك أولا

ويتصور بوعزة الخراطي، رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، أن المعايير التي وضعها المكتب الوطني للسلامة الصحية للمنتجات الغذائية، أتت من أجل وضع حد للفوضى التي يعرفها سوق الشاي بالمملكة والمخاطر التي تهدد صحة المستهلك.

ويؤكد، في تصريح لـ"تيل كيل عربي"، على أن المنتجين الصينيين يمكنهم الاستجابة للمعايير الجديدة، وفي حال لم يحترموها، يمكن البحث عن موردين جدد في أسواق أخرى، مشيرا، في الوقت ذاته، إلى أنه يفترض في المصنعين والمستوردين الاكتفاء بهوامش أرباح معقولة حفاظا على القدرة الشرائية للمغاربة.

ويتصور مديح وديع، الكاتب العام للجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك، أن الدفع باحتمال ارتفاع الأسعار لا يبرر عدم احترام المعايير، خاصة إذا ما استحضرت الأضرار التي يمكن أن تلحق بالمستهلك جراء المضي في توفير الشاي بالمواصفات السابقة.

ويشدد، في تصريح لـ"تيل كيل عربي"،على أن المستهلك المغربي أضحى أكثر حرصا على جودة الشاي الذي يستهلكه، خاصة بعدما تجلت له خطورة الملوثات التي تفسد المنتج المعروض في السوق، مؤكدا، في الوقت نفسه، على أنه من غير المستساغ التلويح باحتمال ارتفاع الأسعار من أجل المضي في الإضرار في صحة المستهلك. ■

المستهلك المغربي أضحى أكثر حرصا على جودة الشاي الذي يستهلكه.

تقنين زراعة «الكيف»..

أرض خصبة للربح؟

عاد موضوع تقنين زراعة «الكيف» مرة أخرى إلى الواجهة. ويرى البعض أن هذا الأمر قد يكون فرصة اقتصادية مهمة بالنسبة للمغرب، أول منتج لهذه العشبة في العالم. وحسب العديد من العارفين قد يكون القنب الهندي مصدرا للربح في السياحة والطب والتجميل...

صوفي لومبرس - عن "تيل كيل" بتصرف

"التعامل مع مشغل معترف به قانونيا والحصول على انخراط في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.. هذا ما يصبو إليه كل شباب المنطقة العاملين في تجارة «الكيف».
قبل ستة سنوات كان مراد يشتغل في نقل السمك والخضر، ثم التقى بالصدفة في كتامة بالريف إسبانيًا أدخله إلى تجارة القنب الهندي. ومنذ ذلك الحين صار ابن دوار "أعشاش التحتاني" نقالا للحشيش: فاس، طنجة، الدار البيضاء.. وفي بعض الأحيان أوروبا على متن الزوارق السريعة.
تقنين الحشيش؟ سمع بالأمر في قريته من الأفواه الغارقة في الدخان لسياح هولانديين أو أمريكيين. "لما سيحدث ذلك يوما، سيتم تشغيلنا ربما من طرف مقاولة ضخمة مثل الـ'OCP'"، يقول بدون اقتناع، ثم يضيف "ولكن أعتقد أننا مازلنا بعيدين جدا عن كل هذا. أليس كذلك؟".
قد لا يكون هذا الأمر بعيدا جدا وفقا لمؤسسة "Prohibition Partners".
فمجموعة التفكير هذه – التي يستشهد القادة السياسيون وأبناك الاستثمار بانتظام بتقاريرها حول آثار إباحة استهلاك الحشيش في العالم – ترى أنه بوسع تسعة دول إفريقية، ضمنها المغرب، إباحة استهلاك الحشيش الطبي وتقنين استعماله لأهداف ترفيهية في أفق 2023. وهذه توقعات جريئة حقا(...).
وحسب "Prohibition Partners"، فإنه يمكن للمغرب – بناء على العدد المحتمل للمرضى، وتحولات سعر الغرام من الحشيش الطبي، وأثر التقنين على الثمن في السوق السوداء- ربح 944 مليون دولار منذ السنة الأولى للتقنين. ويقول "إيوان كينان"، رئيس "Prohibition Partners" ورئيس مصلحة التسويق بمؤسسة "Cannabis Europa" ومنظم "أسبوع الحشيش"، إن هذا الرقم يمثل "مجموع قيمة السوق المقننة" قبل أن يضيف من مكتبه بلندن "لقد حصلنا على هذا الرقم انطلاقا من تقييمنا لإمكانات السوق الطبية والسوق الترفيهية على حد سواء".

ملف سياسي

ولا يدافع الفاعلون الجمعويون ولا بعض الأحزاب السياسية عن الاستعمال الترفيهي للحشيش، لحد الآن على الأقل، ولكنهم بالمقابل يطالبون بتقنين استعمال العشبة الخضراء في المجالات الصناعية والصيدلانية بالمنطقة "التاريخية" لزراعتها (أي الريف الأوسط)، المحمية بظهير يعود إلى 1932.
ويقول عبد اللطيف أضبيب، وهو ممثل المنتجين المحليين للقنب الهندي أمام الأمم المتحدة، "التقنين في المنطقة التاريخية، تنمية السياحة الإيكولوجية والمنصفة، تكوين السكان، المراقبة بشراكة مع الدولة ومع مختبر بعين المكان.. هذا هو التقنين الفعلي".
والواقع أن قضايا الحشيش تشغل الميكروكوزم السياسي منذ سنوات. إذ في 2016، ومع اقتراب الانتخابات المحلية والتشريعية حاولت العديد من الأحزاب العوم على موجة الشرعنة هذه.
فقد رافع إلياس العماري، الذي كان في ذلك الوقت أمينا عاما لحزب الأصالة والمعاصرة (البام) والرئيس الحالي لجهة "طنجة – تطوان –الحسيمة"، لصالح تقنين زراعة «الكيف»، خلال منتدى دولي منظم بعاصمة البوغاز. كان حاضرا في القاعة: والي الجهة محمد اليعقوبي، برلمانيون، ديبلوماسيون، مزارعون... شخصيات من كل المشارب باستثناء البيجيدي.
"من الصعب التخلص من الأجندات السياسية، فالجميع يحاولون إثبات شيء ما في هذا الملف. وأعتقد أن البام والاستقلال يتحليان بميزة تتجلى في معرفة انشغالات السكان المحليين وتطلعاتهم"، يقول رجل دولة سابق رفض الإفصاح عن هويته، قبل أن يتابع أنه بعد ثلاث سنوات، لم يعد حزب التراكتور "يتحدث كثيرا عن الموضوع.. إذا كانت هناك أجندة للدولة فمن المفيد لهم أن يتراجعوا إلى الخلف حتى يمكن لهذه الأجندة التعبير عن نفسها".
ويقر المصدر ذاته، المعروف بكونه مقرب من الدولة، بمكتبه بالدار البيضاء "إذا كانت هناك سوق للقنب الهندي، وتقنيات الإنتاج نفسها، والمردود ذاته، والتوازنات عينها، إذاك نعم، يكون للتقنين معنى".

السياسيون يكتفون بالدعوة إلى تقنين الحشيش الطبي.

يمكن للمغرب ربح 944 مليون دولار منذ السنة الأولى لتقنين «الكيف».

آثار طبية؟

ويعد "الكنابيديول" (cannabidiol) المكون الذي يحد من فعالية الـ"تيتراهيدروكنابينول" (THC)، المؤثر النفسي الأساسي للحشيش. وهو مثلا يقلل من الالتهابات ويجعل الجهاز العصبي يتجاهل الألم.. هذا الأخير لا يختفي تماما ولكن الجسم لا يهتم به. بعبارة أخرى، لهذا المكون كل مزايا القنب الهندي دون مساوئه (...)

ويجري اليوم تسويق "الكنابيديول" بمعظم البلدان الأوروبية والأمريكية من خلال مجموعة من المواد المستعملة في علاج الأرق وحب الشباب وحتى أمراض أخرى مثل السكري وغيرها(...)

إذا كانت الإمكانات الطبية لـ"الكنابيديول" قائمة ويصعب دحضها، فإن التداعيات الطبية لتقنين القنب الهندي على الشباب بالخصوص لا يمكن تجاهلها. وتنضاف إلى هذا الأخطار المرتبطة بالتبغ الذي تُهَيِّءُ به "جوانات" الحشيش.

وقد أظهرت الدراسات أن القنب الهندي يمكن أن تكون له تأثيرات مضرة جدا على التطور الذهني للمراهقين والشباب الأقل من 25 عاما ، الذين مازالت "القشرة الجبهية الأمامية" (cortex prefrontal) لديهم في مرحلة النمو، إذ يؤثر استهلاك الحشيش على ذاكرتهم وتركيزهم وحتى على معدل الذكاء لديهم(...).

وحسب كنزة أفصحي، وهي عالم اجتماع تعمل في عدة مراكز أبحاث دولية، "يجب تقليص المساحات المزروعة" لتجنب الانزلاق إلى كل الجوانب المضرة. ويخشى مزارعو المنطقة التاريخية أن يضر بهم التقنين ويكون في صالح الجهات الأخرى ذات التربة الخصبة والأراضي الأقل وعورة مثل منطقة شفشاون. وحسب عدة مصادر محلية، تجري العديد من المقاولات الأوروبية والأمريكية تنقيبات واسعة بالمنطقة في الشهور الأخيرة، تروم دراسة إمكانية تطوير تجارة القنب الهندي الطبي(...).

والحال أن الزراعة غير القانونية لها عدة مزايا بالنسبة إلى المزارعين: نوع من الاستقرار، موارد مالية ثابتة إلى حد ما (ما بين 50 و60 ألف درهم في السنة)، فك العزلة ... إلخ، بيد أن سكان الريف يظلون هدفا للوصف، ويتم عرض أسماء المبحوث عنهم في الأسواق، ولا يمكنهم بالتالي القيام بأي شيء حتى شراء سيارة بشكل قانوني. إذ يتم عزلهم اجتماعيا دون اعتقالهم، لأنه "يجب مضاعفة عدد السجون لاستيعابهم جميعا، والواقع أن منطقتهم هذه تعتبر سجنا بحد ذاتها"، تقول عالم الاجتماع، مضيفة أن "التغيير في التشريع سيمكن مئات الآلاف من المزارعين من الخروج من وضعهم اللاقانوني، ووضع حد لعقود من الوصم والضغوط الدولية التي تسببت في كوارث إنسانية وإيكولوجية من خلال دفع السلطات مثلا إلى الاستئصال القسري للعديد من المساحات المخصصة لزراعة القنب الهندي.

منافسة قادمة

ويرى المتخصصون أن التقنين المتزايد للحشيش في أوروبا، يهدد زراعة هذه العشبة الخضراء بمنافسة قوية في المستقبل المنظور، ففي إسبانيا مثلا تتوالد "النوادي الاجتماعي للقنب الهندي" (وهي نوع من الجمعيات المدافعة عن الزراعة التقليدية). "في الماضي، كان الأوروبيون يستهلكون «الكيف» المنتج بكتامة، أما اليوم فهم يتجهون إلى نوع من الاكتفاء الذاتي: يزرعون وينتجون ويسوقون حشيشهم.

صحيح أن المغرب مازال أول منتج بالعالم ولكن هذا الوضع لن يستمر طويلا" يقول عبد اللطيف أضبيب.

والواقع أن المساحات المزروعة انتقل من 134 ألف هكتار في 2003 إلى 47 الف في 2013، بل وتتحدث السلطات اليوم عن 34 ألف هكتارفقط(...)، ولكن الكميات المنتجة مازالت مرتفعة.

وتشير التحقيقات الرسمية المغربية (التي تعود إلى 2003 -2005)، إلى أن 800 ألف شخص (أي حوالي 36 ألف أسرة) يعيشون من زراعة الحشيش، ولكن مصادرنا، سواء كانت حكومية أو دولة أو محلية، تتحدث عن مليون شخص(...). ■

انتقلت المساحات المزروعة بـ"الكيف" من 134 ألف هكتار في 2003 إلى 47 ألف في 2013.

حصري..

اليوسفي يتحدث عن الحسن الثاني ومحمد السادس وحصيلة حكومة التناوب

خرج عبد الرحمان اليوسفي عن صمته بالنسبة إلى حصيلة حكومة التناوب التي ترأسها بين عهدي الملكين الحسن الثاني ومحمد السادس، وأيضا بالنسبة إلى علاقته مع الملك الراحل وخلفه. في هذا الحوار مع "تيل كيل"، يعود الكاتب الأول السابق لحزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية إلى لحظة إعلان وفاة الملك الراحل وتوقيع البيعة لخلفه الملك محمد السادس، قبل أن يفصل في علاقته مع الملكين، خصوصا مع الملك الحالي الذي أوقف تجربة حكومة التناوب في 2002.

رضى دليل

الملك محمد السادس يشرف على تدشين شارع بطنجة باسم عبد الرحمان اليوسفي.

نبدأ من يوم 23 يوليوز 1999 حيث توفي الملك الراحل الحسن الثاني وتم توقيع البيعة لولي العهد الأمير سيدي محمد بن الحسن. كيف عشتم ذلك اليوم؟

كان يوما امتحن فيه المغرب مؤسساتيا وشعبيا وإنسانيا. فُقدان ملك عظيم، من حجم الحسن الثاني، ومبايعة ملك واعد بالأمل، من قيمة الملك محمد السادس، شكل لحظة ليعيد العالم اكتشاف معدن المغاربة. لقد نجح المغرب والمغاربة في ذلك الامتحان الصعب، من خلال شكل البيعة وحجم الجنازة، ثم سلاسة انتقال الملك. تلك هي الدروس التي بقيت خالدة أمام التاريخ.

في 26 شتنبر 2000، أعيد تعيينكم وزيرا أول وكلفكم الملك محمد السادس بتشكيل الحكومة الجديدة. كيف كانت أجواء الاستقبال؟ ماذا دار بينكم؟

كان تجديدا للمشروع والعهد الذي التزمنا به مع والده رحمه الله. وكان اللقاء ترجمة لما سبق وقلته في أحد حواراتي مع الصحافة الفرنسية "أن الملك الشاب سيفاجؤكم إيجابيا"، وكذلك كان، فجلالته ملك إصلاحي كبير.

في نظركم، ما هو أحسن قرار اتخذتموه؟ وما هو أصعب قرار؟

التاريخ هو الذي يحكم على التجارب السياسية والتدبيرية. الأساسي بالنسبة إلي أننا قمنا بما قمنا به بنزاهة ومسؤولية

«

الملك محمد السادس يعود اليوسفي بالمستشفى.

« وراحة ضمير، مستحضرين دوما خدمة وطننا ودعم مشروع جلالة الملك الإصلاحي. لكنني أعتبر ترسيم الشفافية في الصفقات وإصلاح نظام المالية العمومية والتقليص من البطالة ومن ثقل الدين الخارجي وفاتورة الدين الداخلي، وتحويل الخوصصة إلى آلية للتنمية سمحت بخلق صندوق الحسن الثاني للتنمية الذي مول المشاريع المهيكلة الكبرى ببلادنا خلال 20 سنة الماضية، ووضع الأسس للحماية الاجتماعية والحماية الصحية، ومأسسة الحوار الاجتماعي، هي من الملفات الصعبة التي نجحنا في حكومة التناوب في تدبيرها بشكل موفق. لقد خلقنا الأمل في الإصلاح، مثلما صالحنا المغاربة ومؤسسات الدولة مع منظومة حقوق الإنسان في كافة أبعادها.

كيف كان التواصل بينكم وبين الملك محمد السادس طيلة مدة الولاية؟ وكيف كانت تجربة ممارسة السلطة إلى جانب الملك؟

كان التواصل مؤسساتيا منتظما، وكان التواصل إنسانيا رفيعا وساميا ومحترما. الأسلوب هو الرجل، وجلالة الملك هيأ بشكل مثالي لممارسة دوره الدستوري والوطني والتاريخي بشكل رفيع، يترجم فعليا رسوخ تقاليد ممارسة مسؤولية السلطة بالمؤسسة الملكية بالمغرب.

كيف تجدون شخصية الملك محمد السادس؟

هو ملك القرن 21، هذا أمر لا شك فيه أبدا. وجلالته، الممتلك لرؤية واضحة ورصينة ومتكاملة، حول المشروع المجتمعي الإصلاحي والحداثي والمؤسساتي للمغرب اليوم، يكتب في التاريخ بصمته الخاصة كملك يُعتبر قائدا وطنيا وإقليميا وقاريا بما تفرضه تحديات القرن 21.

الملك محمد السادس هو ملك القرن 21، هذا أمر لا شك فيه أبدا.

ما هي أقوى لحظة في ولايتكم؟ وما هي أصعب لحظة؟

أقوى لحظة حين زارني جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله، وأنا بالمستشفى بالرباط، كانت لحظة مثقلة بحمولات إنسانية وسياسية كبيرة بالنسبة لي. وأصعب لحظة يوم وفاة جلالته أسابيع قليلة بعد تلك الزيارة. كانت لحظة امتحان دقيقة، بالنسبة لي، سياسيا وإنسانيا، فنحن ننتمي إلى نفس الجيل الوطني والسياسي.

كيف بقيت علاقتكم بالملك محمد السادس بعد 2002؟

بقيت علاقة تقدير واحترام كبيرين. جلالته يشملني دوما بعطفه ورعايته وأنا ممنون له عاليا. وتشرفت باستقباله لي في مناسبات عامة وخاصة، وسعدت بزيارته لي أثناء اجتيازي محنة المرض بالمستشفى، فيما أعتبر إشراف جلالته شخصيا على تدشين شارع يحمل اسمي بمدينتي طنجة أرفع وسام من جلالته لي. ■

الحليمي..

مندوب سام لا يستمعون إليه!

لا يكف أحمد الحليمي، المندوب السامي للتخطيط، عن التعبير عن عدم رضاه عن الوضع الاقتصادي في المغرب، إلى درجة الصدح بمخالفته للسياسة الاقتصادية الحالية، حيث يدعو إلى الخروج من القيود المرتبطة بتوصيات صندوق النقد الدولي، من أجل ضخ نفس جديد في الاقتصاد، الذي يجب يكون مؤطرا بنوع من التخطيط الاستراتيجي الذي يفضي إلى تنسيق السياسات العمومية وتحديد الأدوار، ضمن رؤية تعتمد على الوطنية الاقتصادية، التي تبقى مشروطة بميثاق وطني.

المصطفى أزوكاح

في الندوة الصحفية التي عقدها الثلاثاء بالدار البيضاء، من أجل الحديث عن وضعية الاقتصاد الوطني في العام الحالي، وآفاق تطوره في العام المقبل، أعاد الحليمي التشديد على ضرورة التخفف من القيود التي ترتبط بتوصيات صندوق النقد الدولي، حيث يؤكد على أنه لا يجب لوم الصندوق، بل المسؤولين الذي يتقيدون بتعاليمه، معتبرا أن العلاقة مع الصندوق، تحددها الجدية والخلفية الاقتصادية، التي يفترض أن تؤشر على آفاق تطور واعدة في المستقل.

التفكير خارج الصندوق

يبدي، عكس العديد من أصحاب القرار السياسي والاقتصادي بالمغرب، ضيقه من التعاليم الدوغمائية التي تفرض حصر عجز الميزانية في حدود 3 في المائة، والتضخم في حدود 2 في المائة، والمديونية في حدود 60 في المائة.

يؤكد الحليمي على أنه يمكن السماح بتجاوز العجز مستوى 3 في المائة، والسماح بتضخم لا يتقيد بسقف 2 في المائة، علما

أحمد الحليمي علمي، المندوب السامي للتخطيط.

أن التضخم لن يتعدى 0,8 في المائة في العام الحالي، ما يعتبره بمثابة " فضيحة"، فهو يرى أن الدراسة المقارنة، تشير إلى أن العديد من البلدان تسمح بتضخم يصل إلى 7 في المائة.

ويتصور أن المغرب في حاجة إلى ما سبق له أن سماه بالتضخم "الجيد"، الذي يمكن أن ينعش الاقتصاد، بل إن ذلك التضخم سيتيح للدولة الوفاء بالدين الداخلي للخزينة، الذي يمثل أكثر من 51 في المائة من الناتج الداخلي الخام.

ويعتقد أن الدين الداخلي، بالنظر للمستوى الذي بلغه، يشكل عامل إزاحة، بالنسبة للقطاع الخاص، الذي يتعذر عليه الحصول على السيولة، في الوقت نفسه الذي لا يرى أي مانع في الاستدانة من الخارج، مادام ذلك الدين لا يمثل سوى 13 في المائة من مديونية الخزينة، غير أنه يؤكد على ضرورة توجيه الدين الخارجي نحو الاستثمار، الذي يمكن أن يساهم في إضفاء حركية جديدة على الاقتصاد الوطني، بما له من تداعيات إيجابية على مستوى الموارد الجبائية.

يدعو الحليمي إلى التفكير من خارج الصندوق، ويحيل على تصريحات أوليفيي بلانشار، كبير الاقتصاديين السابق، بصندوق النقد الدولي، الذي لا يرى أي ضير من الخروج عن الوصفات الصارمة التي تدعو لها المؤسسة المالية الدولية، ويعتبر أن الاستدانة سلوك محبذ، كما يطالب بمراقبة سلوك كريستين لاغارد، المديرة العامة السابقة للصندوق، التي أضحت محافظة للبنك المركزي الأوروبي، حيث يتوقع أن تسخر آليات من أجل بث نفس جديد في اقتصاد الاتحاد الأوروبي المتباطىء نموه.

السيارات لا تكفي

عاد الحليمي ليرفع شعار "الوطنية الاقتصادية"، بعدما رسم صورة غير مطمئنة

«

يدعو الحليمي إلى عدم المراهنة كثيرا على قطاع السيارات رغم الامتيازات الكثيرة التي تمنح له.

لأداء الاقتصاد العالمي، ما سينعكس سلبا على الطلب الخارجي الموجه للمغرب، خاصة في ظل تباطؤ النمو الاقتصادي في فضاء الاتحاد الأوروبي، الذي يعتبر الشريك الرئيسي للمملكة، في الوقت نفسه، لا يدفع أداء الاقتصاد الوطني، المحكوم بضعف وهشاشة النمو الاقتصادي، خبراء المندوبية السامية للتخطيط إلى زف أخبار سارة للأسر المغربية، ما دام النمو الاقتصادي سيتراجع إلى 2,7 في المائة في العام الحالي و3,4 في المائة في العام المقبل.

عندما يسأل المندوب السامي في التخطيط عن مستوى الإدماج في الاقتصاد الوطني، يعود لتناول القطاعات التي يمكن أن تشكل مصدر للقيمة المضافة، ويركز على قطاعات مثل الطيران والسيارات، حيث يدعو إلى عدم المراهنة عليها كثيرا، رغم الامتيازات الكثيرة التي تمنح لها، في الوقت نفسه، يتصور أنه يمكن توجيه الاهتمام للقطاعات التي يتوفر فيها المغرب على خبرة كبيرة، والتي يمكن أن تشكل رافدا حقيقيا للنمو الاقتصادي.

وسبق للحليمي أن أوضح أن المغرب يتوفر على فرص كبيرة لتنويع منتجاته، بشكل يستثمر الإمكانيات التي تتيحها البنيات الاقتصادية الحالية، والتي تتوفر على إمكانيات للتنافسية، خاصة في السلاسل المستندة على الحبوب والخضر والفواكه والنسيج الصناعي والكيماويات، وصناعة الآلات والتجهيزات. تلك إمكانيات تفتح الباب أمام استغلال حوالي 3500 منتج، حسب تقديرات المندوبية السامية للتخطيط.

ويتصور الحليمي أن المقاولات الصغيرة والمتوسطة هي التي يجب أن يتاح لها التأطير والتمويل والتحفيزات الضرورية، من أجل الاستثمار في الفرص الكامنة في الاقتصاد الوطني، غير أنه، كما يتجلى من تحليلات سابقة للحليمي، لا تمثل المقاولات الصغرى والمتوسطة سوى 4,7 في المائة من الاستثمار الشامل، بينما تشكل 95 في المائة من النسيج الإنتاجي الوطني.

يتصور الحليمي أن المغرب في حاجة إلى ما سبق له أن سماه بالتضخم "الجيد".

ويراهن الحليمي أكثر على المقاولات الصغرى والمتوسطة، لأنه يعتقد أنها ستساهم في تسريع النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل، والاستجابة للطلب الداخلي، الذي يستجاب له حاليا عبر الواردات، في الوقت نفسه، الذي ستتمكن من التصدير، بما يساعد على تقليص عجز الميزان التجاري وحاجيات تمويل الاقتصاد.

رسائل بدون صدى

عندما يتحدث الحليمي، الذي سبق له أن تولى وزارة الشؤون العامة في حكومة عبد الرحمان اليوسفي، يفعل ذلك بنوع من الإحساس بالمرارة، ويقول إن الدراسات التي تنتجها المندوبية السامية للتخطيط، لا تحظى بالاهتمام المفترض، فقد ترسخ لديه اليقين بأنهم لا يستمعون له، لذلك يقول إنه "يمرر رسائل والله يتولى الباقي"، هو الذي يحرص على التذكير بتلك الآمال العريضة التي راودت قادة الحركة الوطنية بعد الاستقلال.

ورغم خيبة الأمل التي ترشح من حديثه، يشدد على ضرورة الانخراط في نوع من التخطيط الاستراتيجي، الذي يوضح الرؤية على المدى المتوسط والطويل، معتبرا أن كل سياسة اقتصادية، تتضمن تصورا لما يجب أن يكون عليه المجتمع، متمنيا أن يلتفت أصحاب القرار لأهمية التخطيط الاستراتيجي، بعدما دعا إليه، بدوره، مؤخرا والي بنك المغرب عبد اللطيف الجواهري.

ليست تلك أبرز رسالة يبعث بها الحليمي، بل يشدد على ضرورة تنسيق السياسات العمومية وتوضيح الأدوار بين مختلف المتدخلين، ويضرب لذلك مثلا بالدور الذي لعبه والي محافظ البنك المركزي، عبد اللطيف الجواهري، الذي تولى توضيح دواعي وأهداف تليين سعر صرف الدرهم، بينما يؤول ذلك الدور للحكومة، خاصة رئيس الحكومة ووزير الاقتصاد والمالية، ويبدو غير مستسيغ للجوء وزارات إلى إنتاج إحصائيات حول القطاعات التي تشرف عليها، بينما يرى أن دورها ينحصر في وضع السياسات والمخططات وتطبيقها. ■

إمليل تطوي صفحة الإرهاب وتستعد لاستقبال سياح الصيف بتدابير أمنية صارمة

جالسا على كرسي مقابل نزله الواقع بين أسني وإمليل، يراقب السيارات التي تعبر الطريق، يمني السبعيني الحسين النفس باستقبال الزبناء، الذين ينتظر أن يقبلوا على المنطقة في فترة الصيف.

المصطفى أزوكاح

إمليل في هدوئها الدائم بين الجبال.

يحاول الحسين تفسير سبب تأخر السياح المحليين في الإقبال على المنطقة، فهو يعتقد أن عدم الانتهاء من الدورة الاستدراكية لامتحانات الباكالوريا قد يبرر عدم قدوم الزوار، الذين اعتادوا على ملء جنبات الوادي مستظلين بأشجار الجوز، ما يساهم في إنعاش نشاط النزل والمطاعم في المنطقة.

ترقب أفواج السياح

في قرية إمليل، البعيدة عن مدينة مراكش بحوالي سبعين كيلومترا، والتي شغلت الناس في الخريف الماضي، بعد العملية الإرهابية، التي أودت بحياة سائحتين إسكندنافيتين، تسود حالة من الترقب، فالجميع هنا يتوقع إقبالا كبيرا من قبل السياح المغاربة.

الاستعدادات جارية للموسم السياحي الجديد، فقد أعدت النزل والمنازل من أجل ذلك، وينتظر المرشدون ومكترو البغال، الزبناء الذين يريدون الصعود إلى مزار سيدي شمهروش أو بلوغ قمة توبقال.

الجميع يتفرغ في هذه الفترة لاستقبال زوارهم، بعد أن فرغوا من جني الكرز الذي كان محصوله وفيرا في هذا العام، وفي انتظار جني محصول الجوز، الذي شكل تاريخيا أول منتوج عُرفت به المنطقة.

النشاط السياحي في هذه المنطقة منظم، منذ الثمانينات من القرن الماضي، فالأدوار موزعة بشكل دقيق بين المرشدين السياحيين ومالكي النزل ومن يتولون نقل السياح على متن البغال عبر الممرات الجبلية الوعرة، والجميع يسعى إلى تسخير ما يدره النشاط السياحي من أجل تحسين خدماته.

لم تكتف ساكنة المنطقة، كما يلاحظ ذلك الباحث حسن إد حم، بالنشاط السياحي الذي يمكن أن يتأثر بظرفيات غير مساعدة، كما حدث بعد 11 من شتنبر، حيث حافظوا على نشاطهم الزراعي الأولي، وعملوا على تطويره عبر الأشجار المثمرة، مثل الكرز والتفاح، اللذين انضافا إلى الجوز.

يعتبر محمد بن حسين، الفاعل في القطاع السياحي، أنه بعد اغتيال السائحتين بالمنطقة، سادت حالة من الخوف من أن يكون الجناة من أبناء المنطقة، ما سيشكل ضربة قوية للنشاط السياحي فيها.

غير أنه يؤكد أن الجميع تنفس الصعداء، بعدما برأ القبض على الجناة أبناء المنطقة، ما أكد طبعهم المسالم، هم الذين اعتادوا على الاحتفاء بالأجانب الذين لعبوا دورا حاسما في الارتقاء بالنشاط السياحي في المنطقة.

لا يخفي أن ما حدث في الخريف الماضي أثر على النشاط السياحي في البداية، فقد ألغى العديد من السياح حجوزاتهم، غير أن السياحة استعادت عافيتها بعد ذلك، حيث ساهم الاهتمام الإعلامي في التعريف بإمكانياتها. يتحدث عن سياح مغاربة بدأوا يقبلون على المنطقة، بعد العملية الإرهابية، مدفوعين بفضول استكشاف أوديتها وجبالها، وخوض تحدي الوصول إلى قمة توبقال، خاصة أن إمليل تعتبر المنفذ الوحيد إليها من جهة مراكش.

لاشيء يذكر بأن القرية كانت في بؤرة ضوء وسائل الإعلام الوطنية والمحلية، سوى الحواجز الأمنية التي نصبت منذ تلك الفترة، كما يلاحظ المرشد السياحي الحاج إبراهيم.

مقدمون وحواجز أمنية

عند مدخل القرية، نصب حاجز أمني، تتوقف عنده السيارات وسيارات الأجرة والشاحنات، يتحقق رجال الدرك من هوية الركاب ويتفحصون الوجوه، قبل الترحيب بالداخلين إلى إمليل. ليس ذلك الحاجز الوحيد، الذي نصب في المنطقة، فهناك ثلاثة حواجز أخرى، عند دوار أرمد، حيث عثر على جثتي ضحتي الإرهاب، وعند مزار شمهروش، وعند النزل الذي يرتاده الراغبون في الوصول إلى قمة توبقال.

يؤكد مسؤول محلي أن تلك الحواجز الأمنية، تحاول منذ ستة أشهر التحقق من هويات زوار المنطقة، غير أنه ينبه إلى أن مجهودا بذل في رفع عدد المقدمين في تلك المنطقة الجبلية، حيث يرابضون في النقاط الحساسة من أجل جمع المعلومات التي يمكن أن تفيد من يهمهم أمر الأمن في المنطقة.

تستحضر التدابير الأمنية نصب السائحتين، اللتين ذهبتا ضحية عمل إرهابي، خيمة في الخلاء ورفضهما الاستعانة بخدمات مرشد سياحي، فتلك التدابير تمنع على الزوار

بذل مجهود في رفع عدد المقدمين، حيث يرابضون في النقاط الحساسة بالمنطقة.

نصب خيم في الخلاء، كما أضحى كل راغب في الوصول إلى سيدي شمهروش أو قمة توبقال ملزما الاستعانة بخدمات مرشد سياحي، حيث أن كل ممتنع عن ذلك من الزوار يتوجب عليه العودة من حيث أتى.

فرض الاستعانة بمرشدين سياحيين من قبل كل زوار المنطقة الراغبين في الصعود إلى سيدي شمهروش أو قمة توبقال، طرح مشكلة تتعلق بقلة عدد المرشدين المعتمدين الذين يتوفرون على بطاقة مهنية، ما دفع إلى الاستعانة بالمرشدين الذي دفعت الحاجة إلى نوع من الاعتراف بهم دون أن يتوفروا على بطاقة تخول لهم ممارسة نشاطهم ذاك.

يبدي محمد بن حسين نوعا من السعادة لكون مرشدين غير معتمدين أضحوا يقدمون خدماتهم للسياح، غير أنه يعتبر أنه كان يفترض في السلطات تمكين الذين يتوفرون على تجربة تفوق، في بعض الأحيان، العشرين عاما، من بطاقة تجنبهم المساءلة، في حال حدثت مشاكل بسبب نشاطهم.

يحيل محمد على قانون تنظيم مهنة المرشد السياحي، ويتساءل حول معايير تسوية وضعية الذين يتوفرون على خبرة ميدانية ولا يستجيبون لبعض الشروط، خاصة أن من المرشدين السياحيين من خضعوا لتكوين دام ستة أشهر دون أن يعترف بهم من قبل وزارة السياحة.

لا يتساءل أبناء المنطقة في هذه الفترة كثيرا حول إضفاء الطابع القانوني على المرشدين السياحيين، بل يستعدون لاستقبال السياح المحليين، في انتظار عودة السياح الأجانب من محبي تسلق الجبال في الخريف المقبل، فهم يرنون إلى المستقبل وطي صفحة الإرهاب الذي ضرب بقوة في المنطقة. ■

الهاجس الأمني مازال يخيم على إمليل.